

إستراتيجية الغرب في خلق الكيان الإسرائيلي

ميلود ميسوم

أستاذ مساعد "أ" جامعة الشلف

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها الرسمي لمبدأ الوطن القومي لليهود وذلك منذ سنة 1922 حينما اتخذ الكونغرس قرارا بهذا الشأن، ولولا أن الولايات المتحدة كانت تلتزم بمبدأ العزلة في السياسة الخارجية في فترة ما بين الحربين لقدمت مساعدات أعظم للصهيونية¹.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية توثقت علاقة وايزمان مع روزفلت غير أن الرئيس الأمريكي كان يود لو استطاع أن يستجيب لأصدقائه الصهيونيين عن طريق إقناع العرب وعلى رأسهم عبد العزيز آل سعود بفكرة الدولة اليهودية أو على الأقل الوطن القومي معتقدا أن دخل البترول سيجعله لنا أمام النصائح الأمريكية.

طالما كانت الحرب قائمة فإن الولايات المتحدة امتنعت عن اتخاذ موقف رسمي، ففي سنة 1944 تقدم بعض الشيوخ في الكونغرس باقتراح لإصدار تصريح بأن الولايات المتحدة تؤيد فكرة إنشاء دولة يهودية في فلسطين، فاعترض جورج مارشال وزير الحربية بأن ذلك يعطل المجهود الحربي للحلفاء في الشرق الأوسط، فأوصى بعدم البوح بالأمر حتى تنتهي الحرب وتكشف عن أسرارها².

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية في 27 أبريل 1947 تلبية لطلب الحكومة البريطانية، وعند افتتاح الدورة طلب الوفد البريطاني أن يقتصر جدول الأعمال على الاقتراح البريطاني الذي نص على تشكيل لجنة للتحقيق، ولكن الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة آنذاك تقدمت بطلب إدراج إنهاء الانتداب على فلسطين وإعلان استقلالها في جدول أعمال الدورة، كما قدم وفد الاتحاد السوفيتي طلبا بإدراج تعيين لجنة تعمل على تحقيق استقلال فلسطين وإلغاء الانتداب في جدول الأعمال. قاومت بريطانيا والولايات المتحدة كلا من الاقتراحين العربي والسوفيتي، وعند التصويت سقطا وفاز اقتراح بريطانيا بموافقة الأكثرية على تشكيل لجنة خاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين³.

عقدت اللجنة جلستها الأولى في نيويورك برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة الأمريكي تريغفلي المعروف بنزعه الاستعمارية وميوله للصهيونية والذي أظهر تحيزا سافرا للصهيونية خلال مناقشات الدورة الاستثنائية، مما حمل وفدي سوريا وفلسطين على الاحتجاج رسميا على تصرفاته. وانتقلت اللجنة إلى لندن، وزارت بعض البلدان الأوروبية واللجان اليهود واستمعت إلى آراء زعمائهم وممثلهم، ثم عقدت اجتماعا لها في بيروت استمعت فيه إلى رأي موحد للدول العربية قدمه إلى اللجنة حميد فرنجية وزير خارجية لبنان آنذاك⁴.

قرر الفلسطينيون بالإجماع مقاطعة اللجنة وعدم التعاون معها لأنهم لأنهم لمسوا بأنها ستقدم مشروعا لتقسيم فلسطين، ويربط بين قضية فلسطين ومشكلة اليهود في أوروبا وانحياز الولايات المتحدة وبريطانيا والأمين العام للأمم المتحدة السافر للصهيونية، وطالب الفلسطينيون من الدول العربية مقاطعة اللجنة، ولكن الدول العربية لم توافق على هذا الطلب فقاطعها الفلسطينيون عندما جاءت إلى فلسطين. وخلال إقامة اللجنة في فلسطين نزل العديد من أعضائها في فنادق يهودية وقضوا سهراتهم في تل أبيب وزاروا العديد من المستعمرات والمراكز اليهودية وأعلنوا تأييدهم لليهود ورحبوا في مقابلاتهم بفكرة التقسيم.

اختلف أعضاء اللجنة حول التوصيات التي سيقدمونها إلى الجمعية العامة وانقسموا إلى فريقين، فريق الأكثرية ونص في تقريره على التوصية بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية ووضع القدس ومنطقتها تحت الوصاية الدولية، وعقد معاهدة اقتصادية بين الدولتين، وضم هذا الفريق سبع دول وهي: السويد، أروغواي، بيرو، غواتيمالا، هولندا، كندا، لوكسمبورغ، وفريق الأقلية وتضمن تقريره التوصية بإقامة دولة إتحادية من دولة عربية وأخرى يهودية، وضم ثلاث دول وهي إيران والهند وبيوغسلافيا⁵.

وانعقدت الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من سبتمبر 1947، وأدرج في جدول الأعمال تقرير لجنة التحقيق والتوصيات.

وفي الثالث من سبتمبر شكلت الجمعية العامة لجنة عامة من جميع الدول أعضاء وشكلت لجننتين فرعيتين وقدمت كل لجنة من اللجننتين الفرعيتين الأولى والثانية توصيتها إلى اللجنة العامة، وجاء تقرير اللجنة القديمة الأولى مؤيداً لتقرير فريق الأكثرية، أي مؤيداً للتقسيم، بينما أوصت اللجنة الفرعية الثانية بإنهاء الانتداب واستقلال فلسطين واستطلاع رأي المحكمة الدولية فيما إذا يحق للأمم المتحدة فرض حل على فلسطين لا يوافق عليه أكثرية السكان .

وناقشت اللجنة العامة تقرير اللجننتين الفرعيتين، حيث عارضت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تقرير اللجنة الفرعية الثانية وبشكل خاص استطلاع رأي المحكمة الدولية، وفاز تقرير اللجنة الفرعية الأولى بأكثرية 25 صوتاً ضد 13 صوتاً وامتناع 17 دولة عن التصويت وغياب دولتين . وأحيل قرار اللجنة العامة إلى الجمعية العامة للبحث والتصويت في 26 نوفمبر 1947 .

مارس الصهاينة والولايات المتحدة أبشع أنواع الضغط والابتزاز على العديد من الدول مما حمل بعض الدول على تعديل مواقفها وتأييد التقسيم، وكتب هاري ترومان الرئيس الأمريكي آنذاك في مذكراته يقول : " لقد أعطيت تعليمات إلى وزارة الخارجية بأن تؤيد أمريكا مشروع التقسيم، وصدر قرار التقسيم في 29 نوفمبر 1947 .

لم يكن غريباً أن يسفر قرار الدول العربية بدخول حرب 1948 في فلسطين عن النتيجة التي أسفر عنها، حيث دارت الحرب تحت مظلة الدول الغربية التي كانت تمتلك القدرة على التحكم بإرادات الطرفين المتصارعين وتحديد مسار الصراع بجوانبه السياسية والعسكرية، ولم تكن الحرب بالتالي جزءاً من الصراع بين القوتين . ورغم محدودية نجاح الجيوش العربية، فإن الغرب وجد أن استمرار الحرب قد يؤدي إلى إحباط المشروع الاستعماري الرامي إلى إنشاء قاعدة أمامية في الشرق لخدمة مصالحه في المستقبل . ولم تكن الدول العربية التي اتخذت قرار الحرب في وضع يسمح لها بالصدام المباشر مع الإرادة الدولية - قرارات مجلس الأمن - وما ينجم عن هذا من ضغوط سياسية واقتصادية، بالإضافة إلى التهديدات العسكرية إما بالتدخل العسكري المباشر أو حظر السلاح . ولم تكن الدول العربية آنذاك قادرة على التوجه نحو الشرق للحصول على الأسلحة والمعدات، لأن الاتحاد السوفيتي 7 كان يعتبر الدول العربية جزءاً من منطقة النفوذ الغربي وحلقة في الطوق الذي ضربته الدول الرأسمالية حول الدول الاشتراكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

شكل الصراع العربي الإسرائيلي أحد عوامل المواجهة في طبيعة العلاقات العربية الأمريكية، وأحد الأسباب الهامة لانتقال استقطاب الصراع بين الشرق والغرب إلى المنطقة العربية، وأثارت أزماته المتتالية المواجهة بين القوى العالمية إلى نحو يؤثر على التوازن العالمي، وكانت الولايات المتحدة قد اكتشفت، كما اكتشفت بريطانيا قبل ثلاثين عاماً أهمية وجود عميل يرتبط مصيره بتأييد الغرب، وكان إنشاء الدولة قد تم بعملية تصويت بسيط في الأمم المتحدة حسمت نتيجته قبل إجرائه بساعات عن طريق إلقاء الدول الخاضعة لتأثير الولايات المتحدة بأصواتها 8 .

بعد أن كانت الولايات المتحدة تتمتع بمكانة مرموقة في الوطن العربي بحكم الروابط الثقافية والتعليمية الوثيقة، بدأت هذه المكانة تهتز بالتدرج نظراً لتأييدها إسرائيل على حساب المحافظة على مصالحها في المنطقة، كما حرصت منذ 1948 على توطيد علاقاتها مع إسرائيل، ذلك أن مواقفها قد أثارت جدلاً كبيراً في المؤسسات الأمريكية وما صاحب ذلك من آثار سلبية لوجود إسرائيل في المنطقة العربية على المصالح الأمريكية، كأن يكون حافزاً للحركات الثورية والقومية أو يفتح الباب للنفوذ السوفيتي، وهو ما يفسر محاولات الولايات المتحدة حل الصراع العربي الإسرائيلي في عهد إيزنهاور وكينيدي لضمان المصالح الأمريكية 9 .

الغرب والصراع العربي الإسرائيلي :

إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يختلف عن الصراعات التقليدية، إذ لا يمكن التعامل مع الصراع الدائر فوق أرض فلسطين المحتلة كصراع نموذجي من الصراعات البشرية العادية، كما لا يمكن اعتبار هذا الصراع امتداداً لصراعات لم تتوقف بين القوى المختلفة للسيطرة على أرض فلسطين لأسباب اقتصادية أو عسكرية أو دينية .

حيث أن الصراع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني مع إسرائيل يشكل صراعاً تتداخل فيه الظروف التاريخية والسياسية وعوامل الاقتصاد والدين وحتى الرؤية الحضارية للمنطقة العربية والإسلامية ودورها في موكب الحضارة الإنسانية.

انطوى الصراع العربي الصهيوني قبل 1948 على قضية جوهرية، هي السيطرة على أرض فلسطين، وقد زاد التدخل الأجنبي من حدة هذا الصراع، وبعد 1948 شمل الصراع العربي الإسرائيلي العديد من القضايا والأطراف الفاعلة التي ما زالت تؤثر في نطاق الصراع وظروفه 10 .

1- خصائص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي:

إن الأصل في المشكلة وجوهر الصراع يعود في الأساس إلى نشوء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، ولذلك فإن طبيعة هذه المشكلة تعتمد في الأساس على طبيعة "الوجود الإسرائيلي" في المنطقة، ونشأت المنظمة الصهيونية العالمية في بال بسويسرا في أوت 1897 بقيادة ثيودور هرتزل، وربطت بالمشروع الاستعماري 11 ، ونظرا لهذه الطبيعة العدوانية والعنصرية والتوسعية والاستعمارية التي تميز "الكيان الإسرائيلي" في فلسطين فإن الصراع ضد هذا الكيان قد تميز بعدة خصائص نذكر منها: - إن هذا الصراع تاريخي له جذوره في الماضي البعيد والتي قد تمتد إلى الصراع بين المسلمين واليهود في المدينة المنورة، كما أن الصراع الحالي يبدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر وظهور الصهيونية وقد تمثل هذا الصراع بجولات متعددة من المعارك والحروب قبل سنة 1936 و 1948 و 1956 و 1973 و 1982 ،فهو صراع ممتد في حقبة تاريخية طويلة نتج عنها مشكلات فرعية متعددة. - إنه صراع حضاري ذو طبيعة شمولية، فهو صراع متعدد الجوانب، صراع على الأرض، وصراع بين القومية العربية والصهيونية ممثلة بالديانة اليهودية، كما أنه صراع بين الحضارة الإسلامية والعربية وبين الصهيونية ممثلة للحضارة اليهودية و الغربية في الوقت نفسه. - إنه صراع مصيري بين الأمة العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني وبين الوجود الاستيطاني في فلسطين ومن ورائه القوى الإمبريالية، وهو صراع مصيري لأن كل طرف من أطراف الصراع يحاول تدمير الطرف الآخر والقضاء عليه بصورة نهائية. - إنه صراع متعدد الأطراف، فهو صراع بين الشعب الذي اغتصبت أرضه وبين "إسرائيل" التي أقامت دولتها على أرض فلسطين.

- العمل من أجل إبقاء المنطقة العربية مجزأة ومتأخرة وإلى محاربة اتحاد الجماهير العربية أو ارتباطها بأي نوع من أنواع الارتباط الفكري أو الروحي أو التاريخي، وذلك من خلال العمل على فصل الجزء الإفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي، عن طريق إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا وإفريقيا، بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة لبريطانيا وعدوة لسكان المنطقة 12 . غير أن البعد الاستراتيجي لاحتلال سيناء كان إبعاد القوات المصرية عن حدود الدولة اليهودية والحيلولة دون عبورها قناة السويس مما يتيح لها مهاجمة الكيان الصهيوني والوصول إلى النقب 13 ، إلا أن طبيعة المشروع الصهيوني وأبعاده التي تتعرض لحياة الإنسان العادي ووجوده ظلت محفزاً أساسياً للجماهير من أجل الانخراط في مقاومة المشروع وابتكار وسائل مناسبة لذلك، فكانت الثورات الشعبية التي توجهها الشعب الفلسطيني بانتفاضته المباركة عام 1987م وظهور حركة "حماس".

2- قضايا الصراع العربي الإسرائيلي :

يمكن تحديد الكثير من القضايا التي ينطوي عليها الصراع العربي الإسرائيلي، منها المقاطعة السياسية والاقتصادية واللاجئين العرب والأراضي العربية المحتلة ونهر الأردن، وقد تطورت هذه القضايا بعدما طرأ التغيير الهيكلي الذي أعقب إقامة إسرائيل، ولأنها قضايا جوهرية فستظل مساهمة في تطويل أمد الصراع العربي الإسرائيلي، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل وشامل للصراع برمته .

كانت المقاطعة السياسية والاقتصادية بمثابة أحد البدائل التي اختارها العرب ضد إسرائيل بغية عزلها عالمياً، وكان هدف العرب الأساسي الضغط على إسرائيل حتى تقبل حلاً عادلاً يعيد إلى فلسطين اللاجئين العرب المنفيين خارج أرضهم، وحتى يمارسوا حق تقرير المصير، ومن الغايات الأخرى كذلك

أن تتخلى إسرائيل عن الأراضي التي احتلتها خلال الحروب العربية الإسرائيلية. أما إسرائيل فكانت تعمل من جانبها على مواجهة المقاطعة العربية السياسية والاقتصادية بمحاولة عزل العرب عن الغرب، وقد عارضت إسرائيل وجود "...علاقات وثيقة وودية بين الولايات المتحدة والعرب، وجهدت دوما لإثبات أنها صديق أمريكا الوحيد في المنطقة العربية 14"

تدل التقديرات على أن هناك ثلاثة ملايين لاجيء عربي، أعداد كبيرة منهم تعيش في خيام في إسرائيل، وغزة، والضفة الغربية، ولبنان، والأردن، وسوريا، وقليل من عرب فلسطين هم الذين حصلوا على جنسية أقطار عربية، وآخرون موجودون في هذه الأقطار للعمل فحسب، أما الأراضي العربية المحتلة فهي تلك التي احتلتها إسرائيل في حروب 1948، 1956، 1967، 1973، حيث أضافت إسرائيل خلال حرب جوان 1967 إلى رقعتها التي كانت احتلتها عام 1948 مرتفعات الجولان السورية والضفة الغربية للأردن بما فيها الجزء العربي من القدس، وسيناء المصرية بما فيها قطاع غزة، وقد احتلت إسرائيل في حرب 1973 أجزاء أخرى من الجولان، وفيما عدا شبه جزيرة سيناء التي أعيدت إلى مصر حسب معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر الموقعة في 26 مارس 1979، فقد ظلت إسرائيل متشبثة بالأراضي العربية المحتلة، مضيعة مزيدا من التعقيد إلى الصراع العربي الإسرائيلي .

من ناحية أخرى فالصراع حول نهر الأردن يتأتى أساسا من نقص المياه، وهي سمة يتميز بها الشرق الأوسط، في هذا الإطار تنتظر كل من سوريا والأردن ولبنان إلى جهود إسرائيل في تحويل مياه نهر الأردن إلى منطقة النقب، على أنها تعبير عن سياسات إسرائيل التوسعية التي تهدد أمن تلك الأقطار، في هذا الإطار تقول كل من إسرائيل والبلدان العربية بأن نهر الأردن جزء من أراضيها ويقع ضمن حدودها السياسية 16 .

لعب البحر الأحمر دورا مهما في الحروب العربية الإسرائيلية في أعوام 1956 و 1967 و 1973، كما أنه لا يزال يمثل مصدرا محتملا للصراع المسلح بين بلدان البحر الأحمر العربية وإسرائيل، حيث يمثل خليج العقبة ومضايق تيران مدخلا مباشرا إلى البحر الأحمر بالنسبة إلى الأردن وإسرائيل عن طريق ميناء العقبة الأردني وميناء إيلات التابع لإسرائيل، اللذين يقعان عند الطرف الشمالي للخليج . أما عن قناة السويس، فكثيرا ما أشارت إسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة الصادرة في أعوام 1949 و 1951 و 1967 لتأييد حقها في الملاحة في قناة السويس، رغم أن مصر اقترحت عرض قضية القناة على محكمة العدل الدولية، إلا أن إسرائيل لم تقبل بهذا الاقتراح خشية أن يصدر الحكم في غير صالح إسرائيل، إلا أن معاهدة السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل في 26 مارس 1979 تسمح للسفن الإسرائيلية بالمرور عبر خليج العقبة ومضايق تيران وقناة السويس .

3- أطراف الصراع العربي الإسرائيلي :

اتسع نطاق الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1948 ليشمل إسرائيل والفلسطينيين والبلدان العربية كمصر وسوريا ولبنان والأردن، والتي تشكل دول المواجهة العربية، على أن الصراع العربي الإسرائيلي يمتد أثره ليشمل الملايين من أبناء الشرق الأوسط ثم يؤثر بصورة غير مباشرة على العالم بأسره، وخاصة من خلال مشاركة الدول الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) في الصراع، ومساهمتهما في إشعال فتيل الحروب من خلال الدعم العسكري والمادي لطرفي الصراع 17 .

3-1 الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي :

أصدرت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عام 1950 الإعلان الثلاثي الذي أشار إلى حق جميع دول المنطقة في الوجود وإلى ضرورة التقيد باتفاقيات الهدنة المعقودة بين البلدان العربية وإسرائيل ووقف سباق التسلح بينها، وشكل هذا البيان ضمانة سياسية أمنية لحق إسرائيل في الوجود ضمن الحدود المشار إليها في اتفاقيات الهدنة ومحاولة إضفاء شرعية دولية على ذلك الوجود بهدف الضغط على البلدان العربية للقبول بإسرائيل 18 .

وقد بدأ الوضع الدولي منذ الخمسينات يتبلور لصالح إسرائيل وخصوصا في عهد الرئيس الأمريكي ليندون جونسون 19 ، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية متورطة في حرب فيتنام، وبحاجة إلى الدعم الدولي لسياستها في ضوء دعم الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي لفيتنام، وكان الرئيس

الأمريكي بحاجة إلى التأييد الداخلي لسياسته في فيتنام، وخصوصاً تأييد الجماعات اليهودية بسبب سيطرتها على وسائل الإعلام الأمريكية .

أما الإتحاد السوفييتي كان الصراع العربي الإسرائيلي ذو قيمة عظيمة له، لأنه سمح لموسكو بمدخل سياسي إلى العالم العربي، لكن كان ثمن هذا المدخل حلفاً غير مععلن مع بعض أقطار المنطقة التي ثبت أنها تعاني من عدم الاستقرار السياسي وتعمل على زيادة مقدراتها العسكرية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية²⁰ .

ازداد نشاط الإتحاد السوفييتي وتدخله في شؤون الشرق الأوسط، منذ وفاة ستالين عام 1953، وجاء خروتشوف ليتخلى عن سياسة ستالين في عدم التورط النسبي في شؤون العالم الثالث، فبدأ تدفق السلاح السوفييتي على مصر منذ 1955 وعلى سوريا عام 1957، ثم إلى بلدان عربية أخرى كالعراق والجزائر وليبيا، فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، وفي عام 1958 أيد السوفييت الثورة العراقية ودعموها مادياً وسياسياً، وباركوا الوحدة السورية المصرية 1958²¹ .

في 04 أكتوبر 1964 جاءت قيادة جديدة بعد سقوط نيكيتا خروتشوف، تألفت من ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي ونيكولاي فيكتوروفينش بدجورني رئيس مجلس السوفييت الأعلى وألكسي كوسيجن رئيس وزراء الإتحاد السوفييتي، وكانت هذه القيادة الجديدة بحاجة إلى دعم الجيش لها، ولكنها كانت قيادة حذرة على عكس خروتشوف الذي تميز بالمغامرة، وقد شكل هذا التغيير صدمة للرئيس جمال عبد الناصر الذي قال " علينا أن نبدأ من جديد"²² ، ولم تكن هذه القيادة ضد إسرائيل، ولكنها كانت مؤيدة للعرب سياسياً، علاوة على سعيها للحصول على العملة الصعبة من خلال بيع الأسلحة لهم، وركزت هذه القيادة على تعزيز النفوذ السوفييتي في أوروبا الشرقية ودول الجوار الجغرافي في الجنوب، مثل تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان .

من جانب آخر لم يقتصر دعم جونسون لإسرائيل في الجانب السياسي فقط، بل تم في عهده تدفق السلاح عليها على عكس الإدارات الأمريكية السابقة التي كانت تحد من إرسال الأسلحة إلى الشرق الأوسط خوفاً من تأزم الموقف في المنطقة، خصوصاً في عهد كينيدي²³ ، إلا أن جونسون أرسل أسلحة إلى إسرائيل في عام 1964 تقدر بحوالي مليون دولار .

وعلى الصعيد العربي، وخلال الفترة 1958-1967 ظهرت مشروعات الوحدة العربية، كما ظهر المد القومي العربي، ووصلت بعض الأحزاب القومية إلى الحكم في دول عربية، مثل حزب البعث في العراق وسوريا، وازدادت شعبية الرئيس المصري جمال عبد الناصر بسبب مواقفه القومية وخاصة المؤيدة للقضية الفلسطينية، وتحديه للولايات المتحدة الأمريكية إعلامياً، مما أدى إلى التأثير في الجماهير العربية، التي ثارت ضد القوى الاستعمارية وجعلتها مسؤولة احتلال فلسطين وتشريد شعبها بسبب تأييدها المطلق لإسرائيل²⁴ .

وقد اتفقت الأهداف الأمريكية مع الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية خلال فترة رئاسة جونسون وبعدها، على أن بقاء الوضع القائم يهدد إسرائيل والمصالح الأمريكية، واعتبرت الولايات المتحدة أن الرئيس عبد الناصر يهدد مصالحها من خلال تدخله في السياسة الداخلية للدول المجاورة، وعلاقته مع الأردن والمملكة العربية السعودية ودوره في اليمن وأزمة عام 1958 في لبنان وأحداث العراق ما بعد عبد الكريم قاسم، وعلاقته المتوترة مع شاه إيران، وموقفه من حلف بغداد والأحلاف العسكرية في المنطقة، ودوره في قيادة دول عدم الإنحياز، ومساعدة حركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا²⁵ .

ظلت العلاقات العربية الإسرائيلية في حالة صراع منذ مطلع القرن العشرين، وأن الجهود العربية خلال فترة الانتداب البريطاني (1923-1948) كانت وقائية في طبيعتها، إذ أنها كانت موجهة إلى إحباط إقامة دولة يهودية في فلسطين، وما إن أقيمت هذه الدولة عام 1948 حتى تحولت الجهود العربية خلال الخمسينات لتصبح جهوداً استرجاعية، بمعنى أنها توجهت نحو استرجاع وضع العرب إلى مرحلة ما قبل 1948، بعد ذلك جاءت التفاعلات الإقليمية والدولية، ومنها مرحلة الحروب، وتدخل القوى العظمى لتساعد على إطالة أمد الصراع العربي الإسرائيلي، ليصبح هذا الصراع متعدد الأطراف بعد 1948 .

ورغم أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في عام 1979 قد أعادت لإسرائيل حرية الملاحة في منطقة خليج العقبة وقناة السويس، إلا أن البحر الأحمر يظل قضية بغير حل، إذ يرتبط إلى حد كبير بالإطار الشامل للصراع العربي الإسرائيلي، وفي حالة وقوع تغيير سياسي مناهض لإسرائيل في مصر 26 أو نشوب حرب عربية إسرائيلية في المستقبل فقد تعود مصر إلى تقييد الملاحة الإسرائيلية في منطقة خليج العقبة وقناة السويس، كما أن التدخل السافر للقوى الدولية إلى جانب إسرائيل قد يطيل في عمر الصراع، وأن نهايته سوف لن تكون إلا بنهاية طرف بعينه.

2-3 فرنسا والصراع العربي الإسرائيلي :

ترددت فرنسا في الاعتراف بدولة إسرائيل فور قيامها عام 1948، عكس الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، حتى أن بن غوريون، رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت، طالب فرنسا بالإعتراف بإسرائيل قائلا: "إنني شديد الأسف لأن الحكومة الفرنسية ترفض حتى الآن إقامة علاقات طبيعية معنا، ونحن نقدر دور فرنسا كقوة متوسطة" 27 ، وقام وزير الخارجية الفرنسية بزيارة دمشق وبيروت والقاهرة، وأعلن على إثر هذه الزيارة أن بلاده ستمنح مساعدة مادية للاجئين الفلسطينيين تقدر بـ 500 مليون فرنك، وقد أكد الوزير أن بلاده ستقف على الحياد في النزاع الإسرائيلي العربي، نظرا لمصالحها الاقتصادية في المنطقة .

وهناك عوامل عديدة كانت وراء تردد فرنسا في الاعتراف بدولة إسرائيل من أهمها :

- المصالح الاقتصادية والثقافية مع العالم العربي .
 - مراعاة شعور الجالية العربية المسلمة التي تعيش على الأرض الفرنسية.
 - لقيت فرنسا تشجيعا من طرف دولة الفاتيكان التي كانت بدورها ترفض الاعتراف بإسرائيل.
 - وضع القدس والرغبة الفرنسية الدائمة في حماية وصول المسيحيين إلى الأماكن المقدسة.
- ولم تعترف فرنسا بإسرائيل إلا بعد ستة أشهر من قيامها، وبعد أن تعهدت إسرائيل لفرنسا بأنها ستحترم المصالح الفرنسية في فلسطين، والحفاظ على الأماكن الدينية المسيحية وحرية العبادة 28 .
- وكان قد حذر الجنرال ديغول خلال لقائه أبا اييان، وزير الخارجية الإسرائيلي، قبل أيام من حرب جوان 1967 من مخاطر إشعال حرب جديدة في الشرق الأوسط، واعتبر أن إغلاق مضيق تيران 29 ليس سببا كافيا لإشعال تلك الحرب، وطلب من إسرائيل أن تكف عن التصرف بمفردها.
- لم تصغ إسرائيل إلى تحذيرات ديغول، ودخلت الحرب واحتلت أراض عربية جديدة، وزادت مشكلة الشرق الأوسط تعقيدا باحتلال إسرائيل لتلك الأراضي، وقد شجبت فرنسا الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وطالبت بالانسحاب الفوري من تلك الأراضي، وكانت من الدول المساهمة في صياغة القرار الدولي رقم 242 الذي نص على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وكذلك حق دول المنطقة في العيش بسلام وأمان وتطبيق حرية الملاحة لجميع الدول، وحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين 30 .

طالبت فرنسا بعقد مؤتمر دولي تحضره الدول الأربع الكبرى لوضع حل عادل لقضية الشرق الأوسط، ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد بسبب المعارضة الأمريكية والإسرائيلية، وإصرار أمريكا على الإنفراد لوحدها بحل مشكلة الشرق الأوسط بمعزل عن حلفائها الغربيين .

ويمكن تلخيص الموقف الفرنسي في أواخر الستينات بالتالي :

- التمسك بالقرار الدولي رقم 242.
- تدويل القدس مع الحفاظ على حرية العبادة وخاصة للمسيحيين .
- حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين .
- الدعوة إلى مؤتمر دولي تحضره الدول الكبرى والأطراف المعنية بالنزاع من أجل إيجاد تسوية سلمية 31 .

ظل الموقف الرسمي في عهد بومبيدو 32 محافظا على النهج الديغولي، ومطالبًا بتطبيق القرار 242، والدعوة إلى مؤتمر دولي، وكان بومبيدو غير مرتاح للسياسة التي ينتهجها الرئيس المصري أنور

السادات، ورفض اللقاء معه على الرغم من المحاولات المتكررة لهذا الأمر، وذهب إلى حد تشبيهه بـ"الافال" 33 نظراً للتنازلات التي كان قد باشر في تقديمها للولايات المتحدة .

أما في عهد جيسكار ديستان، فقد أعلن أنه يجب إيجاد وطن قومي وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وقد منحت الحكومة الفرنسية مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في باريس عام 1975، صفة مكتب إعلامي واتصالات، وعاملت ممثل منظمة التحرير بباريس أسوة ببقية السفراء العرب مع اختلاف بسيط من ناحية البروتوكولات 34 .

أسفرت الإنتخابات الفرنسية في 10 ماي 1981 عن وصول اليساري فرانسوا ميتران إلى سدة الحكم كقاضي أول في البلاد 35 .

رغم التعاطف الذي أبداه الرئيس ميتران مع القادة الإسرائيليين، وصداقته للعديد من أبناء الجالية اليهودية في فرنسا، فقد حافظ على الثوابت الفرنسية فيما يخص مشكلة الشرق الأوسط، وهي كالتالي:

- الحفاظ على استقرار وأمن إسرائيل ضمن حدود أمنة ونهائية .
- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة .
- الإستقلال الذاتي للشعب الفلسطيني .
- الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية، المنظمة الأكثر تمثيلاً للشعب الفلسطيني 36 .

4- مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية :

منذ أن دخلت الجيوش البريطانية القدس في 11/12/1917، بدأت في تنفيذ وعد بلفور عملياً وعلى أثر ذلك حدثت صدامات بين العرب واليهود، إذ تشكلت جمعيات عربية ضد المشروع الصهيوني. وعلى إثر إعلان هذا الوعد عمت الاحتجاجات جميع أنحاء فلسطين وبعض الأقطار العربية، وتأكد الفلسطينيون أن بريطانيا ماضية في فصل بلادهم عن الأقطار العربية، لاسيما بعد أن فرضت عصبه الأمم المتحدة الانتداب البريطاني على فلسطين في العام 1919، وحاولت بريطانيا تهدئة العرب، في الوقت الذي كانت تسعى فيه إلى فصل فلسطين عن بلاد الشام، ولكنها لم تنجح، حيث قام الفلسطينيون بأول ثورة شعبية عام 1920، حيث واجه الشعب الفلسطيني والأمة العربية دعوات للتعايش مع الاستيطان الصهيوني منذ الثلاثينات من القرن العشرين من خلال المشروعات التالية:

- مشروع السلام كهوب 37 (1934 م - 1935 م)، وقدم المندوب السامي البريطاني على فلسطين بمشروعه في 21 ديسمبر 1935م بإقامة مجلس تشريعي في فلسطين من 28 عضواً من المسلمين و المسيحيين و اليهود و الإنجليز و عضوين من التجار.
- مشروع لجنة بيل عام 1937م 38، ومشروع لجنة وودهيد عام 1938م، حيث يتضمن المشروعان مشاركة العرب واليهود في السلطة في إدارة فلسطين.
- قرار الأمم المتحدة رقم 181 في سنة 1947 بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية، 46%، وأخرى يهودية، 54%، من مساحة فلسطين، وهو القرار الذي وافق عليه 33 صوتاً مقابل رفض 13 وامتناع 10 عن التصويت.

- قرار رقم 194 للأمم المتحدة بتاريخ 11/12/1948 والذي ينص على إنشاء لجنة توفيق تابعة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم، وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وتعديل الأوضاع لغرض تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل.

- قرار رقم 242 الذي أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في 22 نوفمبر 1976 الذي يتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها (في النص الإنجليزي: "من أراضٍ احتلتها" في النزاع الأخير إلى حدود 1967، وحق العودة وجاء تعبيراً عن الخلل الخطير في ميزان القوى في الصراع العربي الإسرائيلي، وهو الذي لا شك كان نتيجة الهزيمة التي مني بها العرب في الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة جوان 1967 39 .

- اتفاق أوسلو في 13 سبتمبر 1993، الذي يعتبر منعطفاً مهماً في مسار القضية الفلسطينية، فقد أنهى النزاع المسلح بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ورتب لإقامة سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وغزة.

- اتفاقية واي ريفر التي وقعت عام 1998 ونصت على الانسحاب الإسرائيلي من بعض مناطق الضفة، وعلى اتخاذ تدابير أمنية لمكافحة الإرهاب، وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

5- مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط :

إن عملية السلام في الشرق الأوسط تحتاج إلى ثلاثة متطلبات رئيسية لتسوية الصراعات العسكرية وإنهاء حالة الحرب، ومن ثم إقرار السلام، وهذه المتطلبات التالية وهي:

- إقرار طرفي الصراع بعدم جدوى الرهان على الخيار العسكري.
- وجود قيادات سياسية مؤمنة بالتسوية السلمية.
- غياب الانحياز من جانب القوى الكبرى لأي من طرفي الصراع، أو على الأقل وجود قدر من التعدد في الانحياز على النحو الذي يحدّد الانحياز ذاته، حتى لا يعرقل عملية التسوية.

إن تطبيق المطلب الأول لغرض الوصول إلى التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو اعتماد كلا طرفي الصراع لغة الحوار بدلاً من الخيار العسكري، حيث أن تطبيق هذا المطلب على الصراع العربي الصهيوني عامة وعلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خاصة، نجد أنه يفتقر إلى أغلب أو كل هذه المتطلبات، إذا استثنينا منها ما يتصل بالطرف العربي الذي أعلن تبنيه للسلام كخيار استراتيجي منذ القمة العربية الطارئة التي انعقدت في القاهرة في (1996م). وأكد في القمة العربية المنعقدة في بيروت، في الفترة من (26 و 28- 3- 2002م) ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، حيث وجه نداءً صريحاً إلى الإسرائيليين قال فيه مخاطباً الإسرائيليين: إن تجربة العنف عبر أكثر من خمسين عاماً لم تنتج سوى المزيد من الدمار؛ وإسرائيل أبعد ما تكون عن الأمن والسلام رغم تفوقها العسكري، ورغم محاولات القهر والإذلال وقد أن الأوان لكي تراهن إسرائيل على السلام بعد أن راهنت على الحرب العقود الماضية دون جدوى "40، وهو النداء الذي صمّته عنه الحكومة الإسرائيلية أذنها وطفقت في اليوم التالي تشعل نيران الحرب بحملتها العسكرية الشرسة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

إن الصراع العربي الصهيوني مازال يفتقر إلى بقية المطالب، فالطرف الإسرائيلي مازال يراهن على الخيار العسكري ويعتبره السبيل الوحيد لنجاح أية تسوية سلمية مع العرب وفقاً للمنظور الإسرائيلي؛ وفي الوقت نفسه يفتقر أحد طرفيه إلى القيادات السياسية التي تؤمن بالتسوية السلمية. وقد رأينا من خلال الدراسة أن القيادات الإسرائيلية تتنافس على مناصبها السياسية من خلال قدرتها على إشعال الحرب واستخدام القوة العسكرية ضد خصومها، وأنها تعتمد افتعال الأزمات لإشعال الحرب (زيارة شارون للمسجد الأقصى وما أعقبها من أحداث)، اقتناعاً منها بأن القوة العسكرية هي السبيل الوحيد إلى فرض التسوية السلمية.

وأما المطلب الثاني فهو وجود قيادات سياسية مؤمنة بالتسوية السلمية لكلا طرفي النزاع، حيث سبق وأن ظهرت قيادات سياسية مؤمنة بالتسوية السلمية في المنطقة وأن العملية السلمية قطعت شوطاً كبيراً مثل عملية التطبيع بين إسرائيل ومصر وبين الأردن.

ويعود الفضل إلى وجود قيادات مؤمنة بالتسوية السلمية مثل الرئيس المصري محمد أنور السادات والرئيس الإسرائيلي مناحيم بيغين والملك حسين ملك الأردن، حيث نجحت هذه القيادات في مجال العملية السلمية على المسارين المصري والأردني. وأما العملية السلمية على مسارها الرئيسي فهي تتقدم بخطوات بطيئة جداً نظراً لعدم وجود قيادات سياسية مؤمنة بالتسوية السلمية، لأن القيادة السياسية في إسرائيل لم تعد موجودة منذ اغتيال إسحاق رابين، وكذلك القيادة الفلسطينية بسبب فقدان ياسر عرفات. وأما الحل الوسط الذي يراه قادة إسرائيل وجدنا أن مفهوم الوساطة لديهم يعني الاحتفاظ بأغلب الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد 1967م تحت السيادة الإسرائيلية؛ وإبقاء المستوطنات في الأرض المحتلة على ما هي عليه، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، والسيطرة على مدينة القدس مع الاحتفاظ لأنفسهم بحق الاستمرار في الحفريات تحت المسجد الأقصى، مما يؤدي في المستقبل إلى انهياره.

أما المطلب الثالث: والمتعلق بانحياز قوى كبرى لأحد طرفي النزاع، فقد اتضحت خلال اتفاقات السلام بين طرفي النزاع أن القوى الكبرى في العالم الراعية لمسيرة التسوية منذ مؤتمر مدريد لم تستطع أن تخفي انحيازها للامحدود للطرف الإسرائيلي .

أما دخول الاتحاد الأوروبي كطرف قوي ومحايّد لغرض دفع العملية السلمية في الشرق الأوسط، فقد تمّ تبني هذه الصيغة بعد جدل دام سنوات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، حيث نصّ البيان على رفض الاعتراف بأيّ تغيير على حدود عام 1967 بما في ذلك القدس، إلا بالاتفاق بين الطرفين النزاع⁴¹. ووفقاً لخطة خارطة الطريق، سيعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط، على إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية، بما فيها بيت الشرق في مدينة القدس الشرقية، والاستمرار في دعم المؤسسات التعليمية والصحية . كما جاء بالوثيقة، فإنّ التسوية الشاملة للصراع العربي- الإسرائيلي تستلزم اتخاذ توجه إقليمي يكمل تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وفيما يتعلق بلبنان وسوريا، نصّ البيان على ضرورة تشجيع المحادثات الإسرائيلية-السورية، وأنّ يصاحبها إسهام قوي من جانب الاتحاد الأوروبي⁴².

6 - الغرب والصراع العربي عربي :

إنّ مشكلات الوطن العربي كثيرة ومتنوعة وهي ممتدة على امتداد تاريخه ، ففي النصف الأول من القرن العشرين كانت مشكلات جميع الدول تتلخص في التخلص من الاستعمار . وعندما انتهت مشاكل الاستعمار واستقلت هذه الدول وأسست الجامعة العربية في منتصف الأربعينات وأصبحت معظمها مستقلة في منتصف الخمسينات كان من المنتظر أن يحل السلام محل الخصام والتباعد، ويمكن القول بأنه في النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت الكثير من المشكلات، بعضها وجد حلاً وعفا عليها الزمن و البعض لا يزال قائماً والبعض كانت الحرب وسيلة للتعبير عن الأخوة الضائعة .

- فمن المشكلات التي كانت سخونتها تهدد باللجوء إلى حمل سلاح الإخوة بعضهم في وجه بعض وانتهت مثل :

- * الخلافات بين المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات بشأن واحة البوريمي .
- * الخلاف بين اليمن الديمقراطية والمملكة العربية السعودية بسبب خلافات عقائدية، ولكن وجد لها الحل في عام 1975 خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط .
- * الخلافات العقائدية الوحودية بين كل من شطري اليمن جنوبها وشمالها واستقرار الوضع بينهما أخيراً بحيث أصبحت دولة واحدة .
- * الخلاف بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية حول إقليم خلفار وانتهاء المشكلة
- * مشكلة الجزر الثلاث (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى) واستيلاء إيران عليها في ظل الصمت العربي ، وبقي الحال على ما هو عليه إلى أن قامت إيران بتصرفات معادية لدولة الإمارات في عام 1992 فأحيت الموضوع من جديد وأصبحت العلاقات متدهورة بين البلدين .
- * الخلافات الكبيرة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية بسبب حرب اليمن في الفترة ما بين عامي 1962 و1967 وانتهاء فترة الجفاء بتفهم الجانبين للأوضاع .
- * مشكلة الخلاف بين البحرين وقطر على إحدى الجزر المتاخمة لهما وتدخل المملكة العربية السعودية لحل الخلاف .

* الخلافات بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية ، والتي وصلت إلى حد الترشق العسكري ، وقد أمكن التغلب عليها بضبط النفس وعودة المياه إلى مجاريها بعد خمسة عشر عاماً من الجفاء والعداء والهجوم الإعلامي .

* الخلافات بين الجزائر والمملكة المغربية والتي استمرت لفترة طويلة ، ورغم الوساطات العربية وإبداء النية بين الطرفين للصلح ، إلا أن بقاء مشكل الصحراء الغربية بدون حل يعني بقاء الصراع بين الدولتين الشقيقتين .

* العلاقات بين مصر والسودان التي تشهد مداً وجزراً مستمراً مما أعاق إيجاد أي تعاون بين البلدين على مدى ثلاثين عاماً ، مما أحرّج تنفيذ الكثير من المشاريع التي لو تحققت لكان فيها خير البلدين .

* انقسام العالم العربي على نفسه في موضوع حرب الخليج التي دارت رحاها بين كل من العراق وإيران ، ففي الوقت الذي مفروضاً فيه أن تساند كافة الدول العربية العراق العربية ، نجد أن كلا من سوريا وليبيا وفتناً في صف إيران ضد العراق ، وإن كانت ليبيا قد تراجعت عن هذا الموقف قبل نهاية الحرب .

* انقسام العالم العربي على نفسه أيضا عقب زيارة الرئيس أنور السادات إلى القدس عام 1977 وتكرس الانقسام في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد والذي قضى بتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ، وقطع معظم الدول العربية العلاقات السياسية معها ، ولم تعد المياه إلى مجاريها إلا في عام 1989 بعد أن أعادت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية بمصر 43.

* وشهد العالم العربي أيضا خلافا حادا بين الكويت والعراق حول الحدود ، والتي انتهت بغزو العراق للكويت في مطلع أوت 1990 ، وانقسم العالم العربي على نفسه ما بين مساند ومعارض وانتهى الأمر بجلاء العراق عن الكويت بعد تدخل دول التحالف وعودة الأسرة الحاكمة إلى الكويت 44.

الهوامش :

1. عبد الرحمن محمد النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، ط2، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، ص 349 .
2. نفسه ، ص 350 .
3. غازي حسين ، الصراع العربي الاسرائيلي والشرق الأوسط (دراسة لتغطية النزاع العربي الاسرائيلي في ثلاث مجلات أمريكية ، ص 18 .
4. غازي حسين، المرجع السابق ، ص 19 .
5. نفسه ، ص 20 .
6. عبد الكريم أبو الكشك ، الصحافة الأمريكية والشرق الأوسط (دراسة لتغطية النزاع العربي الاسرائيلي في ثلاث مجلات أمريكية 1948-1982) ، ترجمة محمد عايش وعاطف عضيبيات ، منشورات عمارة البحث العلمي والدراسات العليا ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ص 82 .
7. من الجدير بالذكر أن الإتحاد السوفياتي كان مساندا قويا للتقسيم ، وجاء بعد ذلك الولايات المتحدة مباشرة في اعترافه بدولة إسرائيل ، إضافة إلى أن الإتحاد السوفياتي كان مصدر تسليح رئيسي لإسرائيل من خلال تشيكوسلوفاكيا خلال الحرب العربية الاسرائيلية 1948 ، انظر عبد الكريم أبو الكشك ، الصحافة الأمريكية والشرق الأوسط (دراسة لتغطية النزاع العربي الاسرائيلي في ثلاث مجلات أمريكية 1948-1982).
8. هنري لورانس ، اللعبة الكبرى - الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، ترجمة محمد مخلوف ، ط1 ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، 1992 ، ص 83 ، 84 .
9. عبد الله عبد المحسن السلطان ، البحر الأحمر والصراع العربي الاسرائيلي ، التنافس بين استراتيجيتين ، ط3، سلسلة أطروحات الدكتوراه (7) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1988 ، ص 106 - 107 .
10. أسست الحركة الصهيونية الدولة عمليا قبل إعلانها ، وامتلكت كل مقومات الدولة بدء من مؤسسات حكومية مثل الوكالة اليهودية ، مروراً بالتعليم إلى بناء الجامعة العبرية ، إلى قطاع إقتصادي وصناعي نشط ، إلى مدينة جديدة بجانب يافا هي تل أبيب ، إلى خدمات صحية وقوة عسكرية ضخمة ، وقوة استخبارات وميناء ، ومؤسسات للشؤون الاجتماعية ، ونقابات للعمال وللطلاب ، وبنوك وكل ما يتطلب بناء دولة . انظر ناظم شفيق الغبرا ، إسرائيل والعرب من صراع القضايا إلى سلام المصالح ، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1997 ، ص 18.
11. محمد عمارة ، الحقائق الأربعة في القضية الفلسطينية ، ط1 مركز الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 2003 ، ص 7 .
12. تقرير بريطاني أعدته لجنة شكلها رئيس وزراء بريطانيا (هنري كمبرل بانزمان) عام 1907.
13. أكبر عمر محي الدين الجباري ، إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة (الإمكانيات والمعوقات) ، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد في الأكاديمية العربية في الدنمارك كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علم الاقتصاد ، إشراف الدكتور سناء عبد القادر مصطفى ، 2007-2010 ، ص 31.
14. عبد الله عبد المحسن السلطان ، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي ، التنافس بين إستراتيجيتين ، ص 87.
15. للإطلاع على مسيرة المفاوضات بين مصر وإسرائيل ، ونص المعاهدة . انظر ، عاطف السيد ، من سيناء إلى كامب دافيد - 1967-1979 ، ط1، دار عتوة للطباعة ، مصر ، 1987/1988 ، ص ص 180-200 .
16. محمود شيت خطاب ، أهداف إسرائيل التوسعية في البلاد العربية ، ط3، دار النصر للطباعة الإسلامية ، القاهرة ، 1970 ، ص 11-12 ، انظر أيضا ، سامر مخيمر وخالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل ، في عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون ، ع 209 ، الكويت ، ماي 1996 ، ص 12.
17. أحمد سليم البرصان ، إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران / يونيو 1967 ، ص 11.
18. ناصيف حتي ، المرجع السابق ، ص 5.
19. بعد اغتيال الرئيس الأمريكي كينيدي في نوفمبر 1963 ، تولى ليندون جونسون الرئاسة حسب الدستور الأمريكي لأنه كان نائباً للرئيس حكم (1963-1969) ، تبنى سياسة معادية للعرب وأكثر تأييد لإسرائيل عكس سابق كينيدي ، فتأييده المطلق لإسرائيل دفعت أحد مساعديه في البيت الأبيض "هاري ماكفرسون" ليقول بأن هناك دما يهوديا في جونسون .
20. بيتر مانغولد ، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط ، ترجمة أديب شيش ، ط2، طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، 1994 ، ص 309.
21. عبد الله عبد المحسن السلطان ، المرجع السابق ، ص 114-115.
22. محمد حسنين هيكل ، الانفجار ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1990 ، ص 77-78.

23. كان الرئيس الأمريكي كينيدي قد تبنى سياسة التعاطف مع الحركات القومية وحركات التحرر في العالم الثالث، أرسل جون كينيدي بعد تسلمه الرئاسة الأمريكية بأربعة أشهر في 11 ماي 1961 خمس رسائل إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والملك حسين، والرئيس اللبناني فؤاد شهاب والرئيس العراقي عبد الكريم قاسم والملك سعود بن عبد العزيز، وأكد على تأييده لاستقلال الدول العربية وسيادتها وتمثيلها في المنظمات الدولية، كما تعهد فيها بعزومه على إيجاد حل للقضية الفلسطينية بالتقسيم أو التعويض، وأنه سوف يسعى عن طريق الأمم المتحدة إلى حل سلمي وعادل.
24. انظر يوسف الحسن، جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص-ص 3-99.
25. مالكولم كير، عبد الناصر والحرب العربية الباردة 1958-1970، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1997، ص-ص 204، 237، 243.
26. في إطار موجة الثورات العربية التي اكتسحت كثيرا من الدول العربية، وبعد سقوط نظام مبارك في مطلع 2011، وعزم شباب الثورة إلى إرجاع مصر إلى ما قبل 1979 (اتفاقية كامب ديفيد).
27. محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 340.
28. محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص 341.
29. يصل مضيق تيران بين البحر الأحمر وخليج العقبة شبه المغلق وغير المستخدم في الملاحة الدولية، ويقع الممر الملاحي لهذا المضيق فيما بين جزيرة تيران السعودية والساحل المصري، ولا يزيد عرضه عن ثلاثة أميال، عملت إسرائيل منذ نشأتها كدولة على فتح واجهة بحرية جنوبية لها تطل بها على خليج العقبة، ومن ثم البحر الأحمر، وقد طالبت بتحويل مضيق تيران واستخدامه لحق المرور العابر، وفي عام 1949، وعقب احتلال إسرائيل لقرية أم رشرش على رأس خليج العقبة، اتفقت المملكة العربية السعودية ومصر على أن تقوم الأخيرة باحتلال جزيرتي تيران وصنافير السعوديتين حتى يمكن لمصر إغلاق مدخل مضيق تيران الذي يصل بالبحر الأحمر أمام الملاحة الإسرائيلية، وبعد حرب أكتوبر 1973 وعقب إبرام اتفاقية كامب ديفيد 1979 حصلت إسرائيل على موافقة مصر في استخدام الممر. انظر: حسن سيد أحمد أبو العينين، جغرافية البحار والمحيطات، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، دت، ص 247، وأيضا: حسام جاد الرب، جغرافيا العالم العربي، ط1، مكتبة ومطبعة الغد، القاهرة، 2003، ص 17.
30. بعد صدور القرار 242 في 22 نوفمبر 1967، عرض الجنرال ديغول بعد صدور القرار بخمسة أيام، في مؤتمر صحفي موقف فرنسا من إسرائيل والبلاد العربية، وبين في عرضه أن اليهود "شعب مختار واثق من نفسه ومسيطر" ووصف إسرائيل بأنها دولة توسعية تسعى إلى مضاعفة عدد سكانها عن طريق هجرة اليهود إليها، وطالب بجلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضي العربية المحتلة في تسوية سلمية تستهدف الإعراف المتبادل بين دول المنطقة وإقامة سلام دائم فيها. انظر: علي محافظة، فرنسا والوحدة العربية 1945-2000، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 270.
31. محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص 346.
32. تعرض بومبيدو إلى الإهانة من يهود الولايات المتحدة أثناء زيارته الرسمية لها في فيفري 1970، وفي خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في 25 فيفري 1970 كرر بومبيدو موقف ديغول القائل أن إسرائيل هي المعتدية في حرب 1967. انظر:
33. لافال هو رئيس وزراء فرنسي سابق تعاون مع الألمان عند احتلالهم لفرنسا. علي محافظة، فرنسا والوحدة العربية 1945-2000، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 275.
34. محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص 349.
35. محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص 348.
36. نفسه، ص 351.
37. مشروع واكهورب: مقدم المشروع: السيد ارثر جرنفيل واكهورب 1934-1935. نص المشروع: يشكل مجلس تشريعي لفلسطين مكون من 28 عضوا على النحو التالي: أعضاء بالتعيين بالانتخاب، موظفون حكوميون (انجليز) 5-، مسلمون 38، مسيحيون 12، يهود 34، تجار 2. لا يجري اي تعديل في هذا التوزيع طوال مدة المجلس وهي خمس سنوات.
- يسمى الشخص الذي يترأس اجاث ومناقشات المجلس (بالرئيس) ويعين من خارج فلسطين ويكون حياديا لا علاقة له بفلسطين وله خبرة سابقة في العمل القضائي ولا يشترك في المناقشة او التصويت.
- في حالة تساوي الاصوات، يكون لأكبر الاعضاء الموظفين مرتبة صوت مرجح، ويتألف النصاب القانوني من ستة اشخاص.
- يكون للمندوب السامي الحق في افتتاح اية دورة من دورات المجلس وان يخاطب المجلس او يوجه رسالة اليه.
- وتمتد دورة انعقاد المجلس ثلاثة اشهر.
- اذا رفضت احدى الطوائف الاكثرية في الانتخابات، يكون للمندوب السامي الحق في ان يعين موظفين بريطانيين او من الاشخاص الذين برى صلاحيتهم، اعضاء للمقاعد المخصصة لتلك الطوائف.
- يتولى الاعضاء المنتخبون مناصبهم بالانتخاب المباشر ويشترط في المنتخب ان يكون قد بلغ (30) عاما، ولا يشترط التعليم او النصاب المالي في الناخبين.
- يشترط في الناخب ان يكون حائزا على الجنسية الفلسطينية او مقيما مدة سنتين او ثلاث في فلسطين بصورة مشروعة قبل تاريخ تسجيله ويجب ان يكون قد بلغ (25) سنة من العمر.
- تمنح للاعضاء غير الموظفين رواتب تتراوح بين (200)-(300) جنيه سنويا.
- واجبات وصلاحيات المجلس:
- * مناقشة جميع القوانين التي تعرضها الحكومة، وتعديلها، ثم رفعها الى المندوب السامي للموافقة عليها او رفضها.

- * تقديم مشروعات للقوانين، ما عدا المالية منها، التي تخضع لموافقة المندوب السامي.
- * دراسة ومناقشة الميزانية السنوية.
- * اقتراح ابيه مسالة تتعلق بالمصلحة العامة للمناقشة بشرط الا يطرح للتصويت اي اقتراح يتعلق بانفاق اموال او بفرص ضريبية ، ولا يجوز اتخاذ اي قرار يرى فيه المندوب السامي انه يعرض الامن العام للخطر.
- * توجيه اسئلة الى السلطة التنفيذية تتعلق بادرارة الحكومة.
- * ليس للمجلس حق التعرض لمناقشة الانتداب والوطن القومي اليهودي واجبات وصلاحيات المندوب السامي:
- * للمندوب السامي حق وضع بعض القوانين دون استشارة المجلس.
- * للمندوب السامي حق ابداء الرأي والاطلاع على مقررات المجلس والموافقة عليها او رفضها.
- * للمندوب السامي الحق في تمديد أو حل المجلس أو تأجيل الانتخابات العامة بعد حل المجلس إلى ما بعد مدة الاثنى عشر شهرا الاعتيادية.
- الموقف العربي من المشروع :
- تباينت المواقف العربية والفلسطينية من المشروع فقد أيدته بعض الأحزاب الفلسطينية مثل حزب الدفاع وعارضته أخرى مثل الحزب العربي وثلاثة لم تعطي أي رأيا فيه.
- الموقف الصهيوني من المشروع :
- رفض زعماء الصهاينة مقترحات المشروع بالكامل. انظر الموقع على الأنترنت http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=232&table=pa_documents&CatId=78
- 38. وفقاً لقرار اللجنة تضم الدولة اليهودية القسم الشمالي والغربي من فلسطين، وتمتد على الساحل من حدود لبنان إلى جنوبي يافا، وتشمل عكا وحيفا وصفد وطبريا والناصرة وتل أبيب. أما الدولة العربية فتشمل القسم الجنوبي والشرقي من فلسطين ويتم ضمها للأردن، أما الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم فتبقى تحت الانتداب البريطاني. انظر <http://www.hadielislam.com/arabic/index.php?pg=articles%2Farticle&id=9350>
- 39. أكبر عمر محي الدين الجباري، المرجع السابق ، ص 32.
- 40. أكبر عمر محي الدين الجباري، المرجع السابق ، ص 33.
- 41. أكبر عمر محي الدين الجباري، المرجع السابق ، ص 34.
- 42. القاسم أحمد محمود ، مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط على ضوء ما يحدث في غزة، في، مجلة الحوار المتمدن، أول صحيفة يسارية - علمانية إلكترونية يومية مستقلة في العالم العربي، العدد 2524 في 2009/1/12 . انظر <http://www.ahewar.org/search/Dsearch.asp?nr=2524>
- 43. حمدي الطاهري ، الموسوعة العربية ، مشكلات العالم العربي ، ج2، ط1 ، مكتبة الإسكندرية ، مصر ، (ب ت) ، ص 11.
- 44. إن مصطلح "الشرق الأوسط" تعبير استراتيجي، جغرافي، استعماري المنشأ، لا يشير إلى وحدة جغرافية قائمة بذاتها، تتسم بالتجانس، بل هو مجرد مفهوم مصطنع وتشمل: الدول العربية، تركيا، اليونان، قبرص، ليضموا إليها كلاً من أفغانستان وإيران وباكستان لاعتبارات ثقافية ودينية من جهة، فضلاً عن العامل الجيوسياسي من جهة أخرى. انظر أكبر عمر محي الدين الجباري : إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة ((الإمكانات والمعوقات)) أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد في الأكاديمية العربية في الدنمارك كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علم الاقتصاد بإشراف الدكتور سناء عبد القادر مصطفى، 2010/2007 ، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، الدراسات العليا، ص 11. وأيضاً، حمدي الطاهري ، المرجع السابق ، ص 11.